

لماذا كان الصدام مع «الإخوان» حتمياً؟

الكاتب



عبدالله السناوي

في خريف 2002 طرأ حوار محتدم في أروقة «الإخوان» المسلمين حول تجديد الجماعة والأدوار التي يمكنها الاضطلاع بها، والفرص المتاحة أمامها للتقدم بأوراق اعتماد جديدة لرأي عام قلق على مستقبل بلاده. بقوة حركة المجتمع، اضطرت الجماعة إلى أن تدخل على قاموسها السياسي مصطلحات تخالف ثقافتها المتوارثة، مثل الديمقراطية والتعددية وحكم القانون، غير أن الخطاب المستحدث لم ينجح في تغيير صورتها، واستقرت في البيئة العامة شكوك عميقة في جدية حديثها عن الاندماج في قواعد اللعبة السياسية.

لم تحاول أن يستقيم اعترافها بالتعددية والديمقراطية مع ضرورات مراجعة تاريخها منذ نهايات عشرينات القرن الماضي، أو أن تتخلى عن خطاب التبرير، أو التجهيل بحوادث لا سبيل إلى إنكارها، كالتورط في أعمال عنف واغتيالات سياسية، ولا حاولت أن تؤسس لعلاقات مع القوى السياسية الحية في البلاد بلا استعلاء، أو توهم احتكار الحقيقة والحكمة.

كانت تلك أحوال أقرب إلى ألغام فكرية وسياسية كامنة في بنية الجماعة انفجرت فيها قبل غيرها عند الصدام الكبير الذي جرى في 30 يونيو/حزيران 2013.

كان الصدام تعبيراً عن مشروعين متناقضين، أولهما يصادر الديمقراطية لصالح تنظيم سري مغلق، أفكاره تخاصم عصره، يهيمن على السلطة دون قدرة على تلبية أدنى مطالب مواطنيه، وثانيهما يسعى إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة؛ دولة قانون ومواطنة وعدالة اجتماعية متأثراً بالأحلام الكبرى التي أطلقها «ثورة يناير».

شرعية 30 يونيو، أنها فعل شعبي وأمل في المستقبل. لم تكن وقائعها الكبرى مؤامرات جرت في الظلام، أو بكواليس الدولة العميقة، كما تقول دعايات «الإخوان».

لم يكن أحد في الوسط السياسي العام مستريحاً لفكرة نشوء حزب علني لـ «الإخوان» مع بقاء التنظيم السري على ما هو عليه.

الفكرة نفسها تقوِّض أي ادعاء بالانتساب إلى الديمقراطية. أفضت تجربة الجماعة بعد أن كسبت الانتخابات الرئاسية عام 2012 إلى تشوّه غير مسبوق في بنية السلطة، فالقرارات الكبرى تصدر من «المقطم» حيث مقر الجماعة لا من «الاتحادية»، حيث مقر الرئاسة.

أصبح الموقع الرئاسي شكلياً ينفذ ما يصدر إليه من تعليمات. من هذه الزاوية تتحمل الجماعة قبل غيرها، مسؤولية سقوطها المروع بعد عام واحد من توليها السلطة.

لم يكن الحجم الذي أخذته الجماعة بعد يناير، تعبيراً عن قوتها، بقدر ما كان انعكاساً لضعف الآخرين. فقد استثمرت تفريغ الحياة السياسية الذي أمعن فيه نظام مبارك للتمدد والانتشار والتمكين.

عندما استشعرت شعبية الشعارات التي رددتها حركة «كفاية» ضد التمديد والتوريث تبنتها في اللحظات الأخيرة ببرجماتية مفرطة. كانت الجماعة آخر من دخل ميدان التحرير وأول من خرج منه.

بتصريح للمرشد العام مهدي عاكف لمحطة الجزيرة: «نؤيد الرئيس مبارك». عاد نافياً لجريدة «العربي» ما بثته «الجزيرة»، ثم نفى لـ «الجزيرة» ما نشرته «العربي» قبل أن يعلن أنه سيعقد مؤتمراً صحفياً يعلن فيه عن شروط تأييد مبارك التي لخصها في إلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين من جماعته.. ثلاثة مواقف متضاربة في شهر واحد، أكتوبر 2006!

التناقض نفسه مضى فيه نائبه الدكتور محمد حبيب. صرح لوكالة الأنباء الفرنسية بما نصه: «الحركة ستؤيد ترشيح الرئيس مبارك، أو نجله جمال مبارك لرئاسة الجمهورية، لا يمكن أن نقف عقبة أمامه، إذا ما اتخذت إجراءات فعلية للإصلاح السياسي تشمل، بصفة خاصة، انتخابات رئاسة تعددية بلا قيود، وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات، وإطلاق سراح المعتقلين».

ذلك التصريح خالف الشعارات التي رفعها «الإخوان» في تظاهرة جرت وقتها بميدان رمسيس تبنت شعارات حركة «كفاية».

بعد بث برقية وكالة الأنباء الفرنسية ضرب الارتباك صفوف قيادات «الإخوان»، وجرت مشادات حادة أدت في النهاية إلى نفي التصريح المثير، واعتبار أن الوكالة الدولية قد حرّفته!

لكل فعل في التاريخ أصل يستند إليه، وقد كان ذلك أصلاً ثابتاً. قبل الانتخابات النيابية عام 2005 أبرم نظام مبارك، صفقة انتخابية مع مكتب الإرشاد حول نسب مقرة للجماعة في مجلس الشعب. كانت تلك فضيحة متكاملة الأركان، وتواطؤ مشترك على أي تطورات ديمقراطية.

بمقتضى الصفقة خرجت الجماعة من الجبهة الديمقراطية وقررت خوض الانتخابات النيابية بشعاراتها المباشرة. تخلت عملياً عن أي حديث له صفة الجدية عن الإصلاح السياسي والدستوري.

منطق الصفقات قوِّض تماماً سمعة الجماعة، كما التنكر لوعودها واحداً إثر آخر، حتى استكملت عناصر الصدام مقوماتها.

في تجربة ما بعد يناير اتسع نهج التنكر للوعود حتى وصل إلى محاولة فرض الدستور بلا أدنى توافق مع القوى المدنية، أو الشركاء في الوطن.

كان ذلك داعياً إلى اتساع نطاق الاحتجاجات ونشأة «جبهة الإنقاذ الوطني» كإطار سياسي جامع لموجات الغضب. وقد أفضى التلويح بالعنف واستخدامه على نطاق واسع ضد معارضيها المدنيين، والاستهتار بأي قواعد دستورية أو قانونية، إلى شيوع أجواء الكراهية في البلد كله، والوقوف على أبواب الاحتراب الأهلي.

قبل سقوط نظام مبارك طرح سؤال «الميليشيات العسكرية» نفسه على المجال العام، بعد الاستعراض الذي جرت وقائعه في جامعة الأزهر، وتبدت فيه إشارات لميليشيات متأهبة أكدت المخاوف التي لاحقت دوماً الجماعة السرية. رفعت بعض تصريحات أحد قيادات التنظيم الدولي منسوب المخاوف: «أمال كانوا عاوزينا نعمل حفلة رقص!».

بعد يناير طرح السؤال نفسه مجدداً بإشارات وظواهر وتصريحات وأعمال عنف وإرهاب أكبر وأفدح في سيناء تحت عباءة الجماعة، أو بمباركتها. هكذا كان الصدام محتماً بقوة الإرادة الشعبية لإطاحة الجماعة من السلطة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.